آراء ابن رشد النحوية في كتابه "الضروري في صناعة النحو"

د. أحمد جلايلي
أ. سمية بن الصديق

يعتقد العامة أن ابن رشد كان فيلسوفا محضا، تميزت كتبه بشروح مختلفة لكتب أرسطو، وبانتصاره لفلسفة أرسطو في هذا الرد وفي كتب أخرى. وبردوده على الغزالي، إلى جانب كونه فقيها كتب كتابا متميزا عنوانه: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، وألف أيضا في الطب كتاب "الكليات .

فهذا فيلسوف قرطبة لم يكن مجرد مؤلف مفلد فحسب، بل كان في كل ما كتب ينزع نحو التغيير والإصلاح والتجديد. وكان صاحب مشروع، أعلن عنه في مؤلفاته.

وفي العصر الحديث أثيرت مسألة تيسير النحو العربي بحدة، وحينهاحظي ابن مضاء القرطبي باهتمام خاص، لاسيما بعد تحقيق كتابه: "الرد على النحاة"، فانقسم الدارسون إلى مؤيدين لابن مضاء وإلى رافضين، كان ذلك وهم يجهلون كتاب ابن رشد في النحو، لأنه كان في حكم المفقود. وبعدما اكتشف الكتاب ونشر وجد القارئ نفسه بإزاء مذهب آخر، مذهب لاينادي بثورة على نظرية العامل، بل يطرح بعمق مسألة بنية النحو العربي ذاتها، ويرى أن السبب فيما في النحو العربي من صعوبات إنما مرجعه إلى طريقة التأليف فيه، ومن ثمة يتيسر تعليمه.

إن بنية النحو العربي في نظر ابن رشد ليست مبنية على الطريقة "الصناعية"، يعني العلمية. ومن هنا كانت مسألة تيسير النحو العربي عملية تتطلب القيام بإصلاح جوهري في بنيته، وللتعرف على هذا الإصلاح وتبيينه لابد أن نعرض مشروعه النحوي.

1- بناء الجملة:

وضع ابن رشد تحديدا دقيقا لبناء الجملة العربية لم يسبقه إليه أحد، إذ يعرض الألفاظ المفردة ثم المركبة، وهي التي يطلق النحاة عليها القول، هذا القول يتركب على صورتين عنده.

الأولى: قول تام كاف بنفسه، وهو المفيد و يسميه النحاة كلاما.

الثانية: قول غير تام ، وهو بمنزلة الاسم المفرد، وهو المسمى تركيب تقييد(1)، ويقع جزءا من قول تام، أو من تمام قول تام. والجمل التامة عند ابن رشد صنفان :

الأول: الجمل الخبرية؛ وهي التي تحتمل الصدق و الكذب.

الثانية: جمل إنشائية؛ وهي لا تحتمل الصدق ولا الكذب.

كما قسم الجمل الخبرية على أشكال ثلاثة:

1- مبتدأ وخبر .

2- فعل وفاعل .

3- فعل ونائب فاعل.

ويمكن أن نطلق عليها "الجمل البسيطة" التي تمثل أقل ما تنعقد به الجملة ويكتمل معناها، وتتضمن علاقة إسناد واحدة، بين المسند والمسند إليه، وهي بذلك تمثل الجملة النواة، أو الجملة الأساسية. فابن رشد ينطلق من هذه الجملة البسيطة؛ ليبين كيفية اتساع الجملة، وهو ما يعبر عنه بتقييد الجملة. ويكون التقييد بالحروف والأفعال، كما تتقيد الجملة بمقيدات لفظية ومقيدات معنوية.

أ- تقييد الجملة البسيطة بالأفعال:

1- ظن وأخواتها :

تقيد الجملة النواة، المكونة من مبتدأ وخبر بالفعل الناسخ "ظن" أو إحدى أخواتها، مثل:"ظننت زيدا قائم"ا، و"حسبت عمرا شاخصا". فهذا التقييد لا يعد خالصا من جهة تبويبه وقسمته عند ابن رشد، فعلى الرغم أنه سلكها في إطار تقييد الجملة البسيطة بالفعل، ينظر إليها باعتبارها تقييد جملة بجملة .(2)

فهي عنده موزعة بين صورتين :

الأولى : تقييد الجملة البسيطة الفعلية بالفعل (ظن).

الثانية: تقييد الجملة البسيطة بجملة أخرى.

وهنا ينبغي التساؤل عما جعله يصنف الجملة البسيطة المقيدة بالفعل عمليا في إطار الصورة الأولى؟ يبدو أن السبب في تصنيف ابن رشد هذا يمكن رده إلى عدة اعتبارات هي:

1- إن هذا الصنف من الأفعال (ظن وأخواتها)، ليست من الأفعال المؤثرة، إنما هي أفعال تدخل على الجملة البسيطة (المبتدأ والخبر) فتجعل الخبر يقينا أو شكا.(3)

2- إنه إذا حذفت هذه الأفعال كان ما بعدها كلاما تاما.(4)

3– لأن الإسناد الأصلي يقع في الأصل بين الميتدإ والخبر، أي: بين المفعول الأول والمفعول الثاني. فهي على ذلك أقرب ما تكون إلى الجملة البسيطة المقيدة بالفعل. إلا أن ابن رشد يرى بأنها تقييد جملة بجملة، ويمكن تفسير ذلك من خلال فهم التركيب على مستويين:

الأول: مستوى السطح؛ الذي ينظر إلى أن الفعل"ظننت" في صورته الشكلية بحاجة إلى فاعل، وهما معا يمثلان جملة تقيد الجملة الأصل (المكونة من مبتدأ وخبر).

الثاني: مستوى العمق، أو الأصل؛ الذي ينظر إلى أن الجملة الأصل–كمفعولي ظن–المكونة من مبتدأ وخبر في حقيقتهما وما بينهما من علاقة إسناد، هي أقوى –من جهة المعنى– من علاقة التقييد. نخلص من ذلك إلى أن هذه الجملة مركبة من نوعين من الإسناد :

الأول : الإسناد الخبري ، وهو الأصل .

الثاني: الإسناد الفعلي بين ظن والإسناد الخبري.(5)

2– كان وأخواتها :

تشترك "كان وأخواتها" و"ظن وأخواتها" في ما يأتي:

1– الإسناد الأصلي يقع بين معمولي "ظن"، كما يقع بين معمولي "كان"،

2– إذا حذفت هذه الأفعال "ظن" أو" كان" ظل ما بعدها كلاما تاما.

إلا أن العلاقة بين كان ومعموليها ليست علاقة إسناد، إذ الكلام قبل دخولها يعطي معنى تاما، لان الخبر الذي يستفيده المخاطب بعدمها هو الذي يستفيده بوجودها ، لم تزد فيه "كان" أكثر من أنها جعلته في الماضي .(6) وهو بعينه ما ذكره ابن جني من أنه ليست "كان" مع اسمها كالجزء الواحد ،من قبل أنك لو حذفت "كان" لاستقل ما بعدها برأسه، فقلت في قولك: "كان أخوك جالسا": "أخوك جالس"، فلما أن قام مابعدها برأسه ولم يحتج إليها لم يتصل به اتصال الفاعل بفعله، نحو: "قام جعفر وجلس بشر". ألا تراك لو حذفت الفعل هنا لانفرد الفاعل جزءا برأسه، فلم يستقل استقلال الجملة بعد (كان) بنفسها.(7) ونخلص مما سبق إلى عدة أمور:

1– إن تركيب الإخبار المنسوخ بكان أو إحدى أخواتها تركيب بسيط، و"كان" ماهي إلا رابط يربط الخبر بالمبتدأ.

2– إن "كان" هنا تخلو من فاعل، وحين تحتاج ظن إلى فاعل، فتصبح مع فاعلها في حكم الجملة، أو تأخذ شكل الجملة.

3– إن "كان" تفيد معنى الزمن فقط، أما "ظن" وأخواتها فإنها بالإضافة إلى الزمن تعطي معنى الشك أو اليقين أو الرجحان في الخبر (المفعول الثاني).

3– أفعال المقاربة و الرجاء:

لقد أثار ابن رشد قضايا تخص أفعال المقاربة تتمثل فيما يلي:

1– ذكر ابن رشد ما تتقيد به الجملة الخبرية البسيطة من أفعال، وهي: "كان" وأخواتها و"ظن" وأخواتها (8)، ثم شرع في قوانين الإعراب وأضاف إليها قوانين "كاد وأخواتها"، و"نعم وبئس وحبذا" (9)، فهي على ذلك جملة خبرية بسيطة مقيدة بالفعل (كاد).

2– الجملة الخبرية البسيطة من أفعال، في نظره داخلة في قوانين الألفاظ المركبة، من تركيب إخبار وتركيب تقييد.(10)

3– إنها تدخل كذلك في قوانين الأقاويل المركبة من جزأين اثنين. وهو ما يجعل تركيبا واحدا يعالج من منظورين مختلفين، أو يدرس في مستويين متفرقين، فابن رشد يجعل الجملة :

– عسى زيد أن يحج.

– كاد زيد يدخل المدينة.

جملة أصل – من مبتدأ وخبر – مركبة تركيب إخبار، قيدت بالفعل الناقص عسى أو كاد ، فهي على ذلك تتكون من: تركيب إخبار وتركيب تقييد . أو أن تكون من الأقاويل الخبرية المركبة من جزأين اثنين، وذلك إذا جعلناه على قول ابن مالك في نحو قوله تعالى: ﴿ فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالفتْحِ﴾ بأن المرفوع اسم عسى، وأن والفعل سد مسد جزأي الإسناد ، كما كان يسد مسدهما لو لم يوجد المبدل منه، فإن المبدل في حكم الاستقلال في أكثر الكلام (11)، أي أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين(12). وما ذهب إليه الكوفيون في "كاد" يبلغ من الدقة مبلغا عظيما في فهم أصل التركيب ، فإنهم يرون أن الفعل " يقوم" في : (كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ) ، بدل من الاسم ، والمعنى عندهم : قرب قيام زيد. ثم قدم الاسم وأخر المصدر، فيصبح:(قَربَ زَيْدُ قِيَامهُ)، ثم جعلته بالفعل، أي:(قَرُبَ زَيْدُ يَقومُ) . والفعل "كاد " تام هنا ، وليس ناقصا(13). وبالنظر إلى اعتبار أن البدل في حكم الاستقلال، أو بمنزلة جملة أخرى استؤنفت، تكون –على ذلك من الأقاويل الخبرية المركبة من جملتين –جزئين.

وباعتبار أنها من أخوات كان، فهي أفعال ناقصة دخلت على الجملة الأصل المكونة من تركيب إخبار وتركيب تقييد.

4– نعم و بئس وحبذا:

توقف ابن رشد عند أسلوب المدح والذم وقفة متأنية، وفهمه لتراكيب العربية، فينظر إليها على أنها مركبة من جزئين اثنين. وعلى أنها تركيب إخبار وتركيب تقييد، وهو الأولى عنده.(14). فالجملة الخبرية المقيدة ب "نعم" أو"بئس" مثل: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو. إما أن تكون :

– جملة خبرية بسيطة مقيدة بالفعل "نعم أو بئس" إذ من الأصوب أن يعتقد فيه أنه مركب من النوعين من التركيب، أعني أن يكون "نعم الرجل" تركيب تقييد، والجملة تركيب إخبار".(15) أو: مركبا من تركيبين خبريين. فهو ينظر إلى البنية العميقة للتركيب، فتكون "نعم الرجل" فعلا وفاعلا ، و"زيد" خبر لمبتدأ محذوف، كأنه لما قيل: (نعم الرجل)، قيل: من هذا الممدوح؟، قيل: زيد، أي: هو زيد، وحذف المبتدأ في كلامهم (16)، وهذا الوجه من الكلام فيه جملتان.

الأولى: نعم الرجل ـ جملة فعلية.

الثانية: زيد ـ جملة اسمية و المبتدأ فيها محذوف تقديره هو. ولا يختلف الأمر كثيرا مع " حبذا " في مثل : حبذا زيد.

فالإعراب الذي قدمه ابن رشد يوجه المعنى والتركيب إلى تلك البنى السطحية أو العميقة ؛ فيتضح منها بناء التركيب على أنحاء مختلفة. فهو إن جعل "زيد" مبتدأ، وحبذا خبره، فهو تركيب إخبار مقيد بالفعل "حبذا". وإن جعل "زيد" خبرا لمبتدأ محذوف، و"حبذا" فعلا وفاعلا ، فهو يتكون من تركيبين : تركيب فعلي "حبذا" ، وتركيب اسمي "زيد" المبتدأ فيه محذوف. ولا يبقى –عند ابن رشد– من هذا الأسلوب سوى أن يأتي الاسم نكرة منصوبة ، مثل: نعم رجلا زيد. وهي عنده داخلة في الكلام المجموع من تأليفين : خبري وتقييدي فقط. بعد فراغه من الإخبار المقيدة بالأفعال ينتقل إلى الإخبار المقيدة بالحروف وهي:(17)

– إن وأخواتها

– ما الحجازية

– لا النافية للجنس

ويذكر قوانينها (18)، ويضيف إليها "ما" التعجبية.(19)

والذي يعنينا هنا –أن ابن رشد يسلك التعجب في الجملة الخبرية البسيطة المقيدة بحرف، ويؤكد ذلك بقوله:" وما ها هنا حرف منصوب يدل على التعجب، كما جعل النداء للإسماع، وحرف الندبة للتفجع "(20 وهو ما يخالف فيه النحاة ، فسيبويه يرى أن (ما) نكرة تامة بمعنى شيء(21) وقال الفراء و ابن درستويه: هي استفهامية دخلها معنى التعجب(22) .

والغالب في آراء النحاة أنها اسم سواء كانت نكرة أو استفهامية أو موصولة، إلا في قول الكسائي الذي يرى حرفيتها(23). ولم يقل أحد بنصبها إلا ابن رشد .

أما المحدثون فمنهم من يقول بحرفيتها (24)، وفيهم من يراها أداة تعجب.(25)

وإن كان بعض الدارسين يوافقون ابن رشد فيما ذهب إليه في قوله بحرفية "ما"ودلالة التركيب على التعجب، فيكون على ذلك جملة خبرية بسيطة مقيدة بالحرف "ما" الدال على التعجب.إلا أنه يمكن متابعته في كون "ما" منصوبة، إذ الحرفية فيها تتعارض مع كونها منصوبة (26)، وعليه يرى محقق كتاب "الضروري في صناعة النحو" أن الأولى أن يقال: هي حرف للتعجب لا موضع له من الإعراب.(27)

ب– الجمل الخبرية المقيدة بالأسماء:

وهي عند ابن رشد على ضربين :

1– تقييدات معنوية:

وهي على ثلاثة أجناس:

أ– يذكر في الأول تقييد الاسم الخالص باسم آخر.

ب– يذكر في الثاني تقييد الأفعال بالأسماء .

ج– يذكر قيود الأسماء –التي تعمل عمل الفعل– بالأسماء.

وهي التي تكون من آخر القول البسيط.

أما الجنس الأول ، فانه يقيد بالصفة و بالإضافة، وفيه أربعة قوانين.

والجنس الثاني : تقييد الأفعال – الواقعة في الجمل الخبرية – بالأسماء.

يقيد الفعل – سواء كان لازما أو متعديا – بمعان لازمة له ،وهي :

– ظرف الزمان.

– ظرف المكان

– المصدر (المفعول المطلق)؛ الاسم المشتق منه الفعل.

– علة الفعل الغائية (المفعول من أجله).

– صفة الفاعل التي كان عليها وقت الفعل (الحال).(28)

فإن كان الفعل متعديا، فانه يقيد بالمفعول، سواء كان مفعولا واحدا، أو اثنين، أو ثلاثة.

كما يقيد الفعل كذلك بالفاعل – إذا كان مقيدا بما هو من سببه أو ما هو متصل به–ثم غير الفاعل بفاعل آخر هو من سببه ، وهو التمييز المنقول عن الفاعل.(29) مثل قولك: (طابَ زيدٌ نفسًا)، و(تصببَ عرقًا) وقد تقيد الأفعال بأسماء مسبوقة بالحرف، فان كان حرف جر؛كان الاسم مجرورا (30)، وإن كان الحرف واو المعية فإن القيد يكون منصوبا.(31)

أما الجنس الثالث : تقييد الأسماء –التي تعمل عمل الفعل و الاسم– بالأسماء ويقصد بالأسماء التي تعمل عمل الأفعال وعمل الأسماء صيغ المبالغة واسم الفاعل والمصدر–إذا كان بمعنى أن يفعل – نحو : (أعجبني ضربُ زيدٌ عمرًا) ، والصفة المشبهة ، ولعملها المزدوج فإنها تقيد بقيود الأسماء فتخفض وتقيد بقيود فتنصب وقد ترفع . (32)

2–المقيدات اللفظية:

تقيد الجملة الخبرية البسيطة بمقيدات لفظية لإبانة اللفظ ،وذلك بطرق معينة .

تتلخص هذه المقيدات في أبواب ثلاثة:

–البدل.

–التوكيد.

–الاستثناء.

ويجرى ابن رشد عطف البيان مجرى البدل على اختلاف ما بين هذه الأبواب النحوية من معان ومقاصد حققها فئ قسمته المبينة على مراعاة المعنى.

ويجعل للبدل وعطف البيان قانونا واحدا ، وكذالك في التوكيد ، ونستطيع أن نجمعهما معا في قانون واحد، ملخصه أن التابع – هنا – يعرب بإعراب مستوعب ، على حد قوله . أما الاستثناء ففيه سبعة قوانين ، راعى فيها أدوات الاستثناء ، واثبات الجملة أو نفيها ، وغير ذلك .

وبذلك يفرغ من بيان الجملة الخبرية ومقيداتها وقوانينها ، ليبدأ في الجمل الثواني التي تتركب من جملتين من الجمل الأُوَل.

ج–الجمل الثواني:

أشرنا من قبل إلى أن ابن رشد جعل الأقاويل على قسمين: الأُوَل والثواني. فالأُوَل هي الجمل الخبرية البسيطة ، والثواني هي التي تتركب من قولين تامتين. وهي تتركب على أنحاء ثلاثة (33)، ويضيف إلى الثلاثة السابقة جنسا رابعا، وهو المركب من جملتين من جنسين مختلفين، مثل: الأمر وجوابه ، والنهى وجوابه ، و الاستفهام و جوابه.

ولكن قبل الانتقال إلى عرض ما قدمه في الجملتين المركبتين من جنسين مختلفين كالأمر وجوابه التي تقع موقع جملة الخبر من تلك القسمة السابقة – إذ لم يذكرها في الجملة التي تقع موقع الاسم المقيد من الجملة الأولى كجملة الحال وجملة الصفة.

ومن الملاحظ أن ابن رشد لم يمثل للنوعية الثانية من الجمل الثواني، إنما يذكرها دون مثال واحد، يقول:« والنحو الثاني: أن تقع جملة موقع الاسم المقيد من الجملة الأولى البسيطة ، أعني أن تكون جملة تقع

موقع المفعول أو الحال أو موقع الصفة ، أو غير ذلك من أنواع الأسماء التي هي قيود أو تقيد جملة باسم تلزمه ثانية »(34).

أما ما ساقه ابن رشد في جملة الخبر الذي مثل له بقوله: "زيد أبوه منطلق"؛ فإننا لا نجد قبل جملة الخبر "أبوه منطلق" إلا اسما لا يشكل جملة تامة،كما كان الأمر مع جملة الحال وجملة الصفة. فهو بذلك يجعل لجملة الخبر خصوصية تتميز بها عن جملة الحال وجملة الصفة، يوضح ذلك قوله : «واعلم أن هذه الجمل الأول المركبة نحوين من التركيب ، أعني تركيب الإخبار وتركيب التقييد، وقد يتجوز العرب فيها فتصرف شكلها إلى شكل الكلام الخبري على عادتها في الاستعارة، وهذا النقل هو الاسم الذي من تمام الخبر، أعني تنقله من تركيب التقييد إلى تركيب الخبر، فتستفتح الكلام به، وتجعل باقي الكلام كله خبرا عنه.. وأشهر ما يدخل في هذا الجنس من الكلام؛ الكلام الذي تقول النحاة فيه انه مركب من أكثر من مبتدأ واحد وخبر واحد ، مثل قولهم: زيد أبوه منطلق ، أن هذا القول كله مركب من تركيبين خبريين...، وهو قولهم: أبو زيد منطلق».(35) وهو بذلك يرى أن التركيب:"زيد أبوه منطلق" أصله"أبو زيد منطلق"، وعليه فهذه الجملة الأصل فيها مكونة من : تركيب تقييد و تركيب إخبار. فالمبتدأ في هذا التركيب قيد –تقييدا إضافيا– بالمضاف إليه، فأرادت العرب نقله من تركيب التقييد إلى تركيب الإخبار؛ لتجعل الكلام كله خبرا وكذلك الأمر إذا كان الخبر جملة فعلية .(36)

ونخلص من ذلك إلى أن جملة الخبر مع المبتدأ تتكون من تركيبين خبريين على حين تتركب جملة الحال أو جملة الصفة مع جملتها الأم من تركيبين مختلفين : تركيب إخبار وتركيب تقييد.

د– الجملة المركبة من جنسين مختلفين:

لقد اضطرب ابن رشد في تنظيم مادة كتابه في القسم الأخير من "الضروري في صناعة النحو"، وتوزعت، وتباعد ما بينها، وأدخل فيها ما ليس منها، وقد جاءت على النحو التالي في ترتيب الكتاب:

- إعراب الجمل الامرية و النهيية .
- النداء
- الاستفهام
- القول في إعراب الأفعال .

1. إعراب الجمل الامرية و النهيية:

فهي من أجناس الكلام عنده، وتركيبها تركيب خاص له استقلالية، فلا هي تركيب تقييد، ولا تركيب إخبار(37)، والأفعال فيها تقيد بجميع الأسماء التي تقيد بها الفعل الواقع في الكلام الخبري من والمفعولات وسائر المنصوبات والمجرورات المذكورة قبلا. كما يذكر في هذا الباب ألفاظا دالة على ما يدل عليه الأمر أو

النهي، وهي التي يسميها النحاة أسماء أفعال. إلا أنه يستطرد في استقصاء تلك الجزئية ، فيذكر الحذف في غير الجمل الأمرية والنهيية.

2. النـداء:

يعرفه ابن رشد في قوله: « وهو من الكلام التام المركب من تركيب نداء و تركيب تقييد ، والمنادى يقيد بالصفة و بالمعطوف وبالبدل وبالتأكيد»(38).

إذ جعله في أربعة فصول(39):

الأول : بين فيها ضروب الاسم المنادى و أحكامه.

الثاني : وصف المنادى –بكل ضروبه – وقوانينه.

الثالث : العطف على الاسم المنادى و قوانينه.

الرابع: قوانين البدل من الاسم المنادى.

3. :الاســـــتفهام:

يعرض ابن رشد الاسم الواقع في الاستفهام على أنه يقيد بقيود معنوية ولفظية ، وهي القيود التي يقيد بها الاسم في تراكيب الإخبار، وكذلك الفعل الذي يقع جزءا من الاستفهام.

4. إعراب الأفعال:

وهو في هذا لا يضيف أي شيء على ما قاله النحاة في إعراب الأفعال، فلقد عرض ابن رشد في هذا الجزء للأفعال من جهة إعرابها وبنائها، ومن جهة علامات إعرابها في رفعها ونصبها وجزمها، ثم ذكر قوانين نصب الفعل المضارع ، وقوانين جزمه في الجمل الخبرية، والجمل الشرطية ، وفى جواب الطلب، والأقاويل الامرية والنهيية، فيستوفي بذلك ما ذكره قبلا من قيود الأفعال فيكتمل العمل تماما من خلال قسمة الكتاب .

الإحالات

1- الضروري في صناعة النحو ، ص:26.

2- ينظر : الضروري في صناعة النحو ، ص:62.

3- ينظر : الأصول ، ج1 ، ص:180.

4- ينظر التبصرة ، ج1 ، ص:113.

5- ينظر : في بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف،ص:165.

6- ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل،ابن السيد البطليوسي،تح:حمزة النشرتي،دار المريخ،الرياض،ط1، 1979م ، ص:136.

7- ينظر: المحتسب، ابن جني ،تح:علي النجدي،القاهرة،1386هـ،ج1،ص:225.

8- ينظر : الضروري في صناعة النحو ،ص:62.

9- الضروري في صناعة النحو، ص:72..77.

10- المصدر نفسه ، ص:77.

11- ينظر : شرح التسهيل ، ابن مالك ،تح:عبد الرحمن السيد،هجر للطباعة والنشر ،ط1، 1990م،ج1 ، ص:394.

12- ينظر : مغني اللبيب ، ابن هشام ،تح: مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط6، 1985م، ص: 596.

13- ينظر: ارتشاف الضرب ، ص: 1224.1229.

14- ينظر : الضروري في صناعة النحو، ص:77.

15- المصدر السابق ، ص:67.

16- ينظر: أسرار العربية ، ص:106.

17- ينظر الضروري في صناعة النحو، ص:62.

18- ينظر: الضروري في صناعة النحو ، ص:78..81.

19- المصدر نفسه،ص:81.

20- المصدر نفسه.

21- الكتاب ، ج1، ص:72

22- نظر ارتشاف الضرب، ص: 2065

23- همع الهوامع ، ج5 ، ص:56

24- ينظر: معاني النحو ،فاضل السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر ،الاردن، ط1، 2000م،ج4 ،ص:276.

25- ينظر: العلامة الاعرابية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، مطبوعات جامعة الكويت،1984م،ص: 102.

26- جعل ابن رشد النصب للاسماء المائلة.

27- ينظر : الضروري في صناعة النحو، ص:59.

28- هذه القوانين الخمس يجمعها قانون واحد ، وهو: الفاعل مرفوع والقيد– وهو هذه الخمسة –منصوب ، ولا يخرج عن ذلك إلا الظرف إذا بني أو جرى مجرى الأسماء، وكذلك المفعول لأجله إذا دخلت عليه اللام. وللنحاة تفصيلات في ذلك. ينظر: الضروري ، ص:63، 85–86.

29- المصدر نفسه ، ص: 86.

30- لقد ساق ابن رشد في هذا الجزء تفصيلات في حروف الجر ، ولكنه يؤكد على أنها روابط تربط أجزاء الكلام أسماء كانت أو أسماء وأفعالا ، إلا أنه يقول :"ويشبه أن يكون الصحيح أنها حيثما دخلت فإنها تدخل لربط الفعل إلا أن الفعل ربما كان مظهرا ، أو ربما كان مضمرا " .ينظر: المصدر نفسد، ص:94.

31- ينظر : المصدر نفسه ،ص:87.

32- ينظر: الضروري في صناعة النحو ،ص: 92–93.

33- ينظر: الضروري في صناعة النحو، ص:68 ، 105.

34- ينظر : الضروري في صناعة النحو ، ص: 101.

35- المصدر نفسه ، ص:66.

36– ينظر: الضروري في صناعة النحو ، ص:71.

37– ينظر: المصدر نفسه، ص:105.

38– الضروري في صناعة النحو ، ص:106.

39– المصدر نفسه ، ص:110..120.